قضاة مسلمون
في الأندلس

د. إقبال حسن أحمد الراوي
كلية الآداب

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يظلل فلن تجد له هادياً ولا نصيراً.

ونصلي ونسلم على سيدنا رسول الله ﷺ المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

بداية أود الإشارة إلى أهمية الدور العربي في الأندلس، فقد كانت إقامة العرب في الأندلس هذه المدة الطويلة والتي تبلغ ثمانمائة سنة تمثل عملية التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب، هذا التفاعل الذي تكونت منه بذرة الحضارة الحديثة.

واليوم في ظل هذه الظروف التي يعيشها الشباب العربي من احتلال وضياع، وتسلط على الأمة شرارها وفرضوا عليها القوانين الأجنبية والتشريعات الوضعية، وحرموها من رحمة السماء وأحكامها الغراء، وأداروا ظهرهم للتراث الإسلامي الزاخر، ولذلك أرى أن نساعد شبابنا في تقديم المعرفة لهم لنمو وعيهم الفكري، بعرض ما قام به العرب المسلمون في تلك البلاد ليزداد إحساسهم بأهمية الدور الذي أسهم به أجدادهم في إثراء الحضارة الإنسانية وما كان لهم من السبق في نشر العلم وحمل لواء الحضارة في تلك البلاد.

فمدينة قرطبة قاعدة الأندلس وعاصمتها وأهم مدائنها، ومستقر الولاة والخلفاء ودار المملكة فيها، ومدينة العلم ومستقر السنة والجماعة، نزلها جملة من التابعين وتابعي التابعين ويقال نزلها بعض من الصحابة[1]. لم تكن أقل أهمية من مثيلاتها لا في الأندلس فحسب، بل في سائر أنحاء العالم الإسلامي، فلم تكن أقل نشاطاً وأهمية عن بغداد ودمشق والقاهرة في المشرق، فقد كانت محط طلاب العلم ورواد الثقافة والفكر في سائر الأنحاء، وكان للجو العلمي السائد في تلك المدة أكبر الأثر في اكتمال الكفاءات العلمية وتوجيه العقول نحو الإبداع والابتكار، وساعد على ذلك ما كانت تحويه مدن الأندلس ومنها قرطبة من مدارس وجامعات ومكتبات، فبرز فيها العلماء في مختلف العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير وأدب ورياضة وهندسة وفلك وطب.

وأود أن أعرض في بحثي هذا عن أحوال رجال القضاء الإسلامي في الأندلس، فهناك خلاف جوهري في خصائص المرافعات والمحاكمات الإسلامية، وما تمتاز به من تخفيف كبير في الأشكال والإجراءات بالقياس إلى ثقل وطأة نظام المرافعات الغربي الذي

تسرب إلى ربوع بلاد الضاد والإسلام، منذ أن لقن أبناء هذه الربوع الاعتقاد بأن تفوق الغرب في الصناعة والمنتجات المادية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية معناه تقدمه في سائر العلوم الثقافية والتشريعية، وهو قياس فاسد، أثبتت الأيام عفونته بما ثبت من البون الشاسع بين التقدميين المادي والمعنوي، وأن تحقيق أولهما لا يعني تقدم الثاني، وإن من ارتفع بوسائله المادية في أجواء النقاء لا عاصم يعصمه من التمرغ في أوحال الرشا والسحت.

ولقد كان نظام القضاء في الإسلام محكماً ومصوناً ومؤدياً للدور الذي أعد له، على نحو فاق به غيره من الأنظمة الأخرى التي تبدو ناصعة برّاقة، ودليلنا على ذلك النتائج الطيبة التي حققها أثناء التطبيق، فإن الأعمال بخواتيمها، وقيمة النظريات والمبادئ بحسب صلاحها ونجاحها، بعد التجربة والتنفيذ، ويظهر هذا التفوق في حيز اختيار القضاة وإقامة العدالة، وتحقيق القسط، وحفظ النظام والأموال والأنفس، وتأمين الطمأنينة والأمن في ربوع المجتمع.

وكان القضاة في الإسلام يمثلون صفحة مشرقة من صفحات التاريخ الإسلامي، وإن فن التقاضي والترافع في الإسلام يفوق كل منهما ما كان مقرراً في شريعة روما التي يكبل عدالتها الشكليات والصيغ، وما زال الشرع الإسلامي متفوقاً على ما اشتق من شريعة روما من قوانين غربية، ولعل تطور الشريعة الغربية في مضمار تيسير سبل التقاضي دون تجشم المرافعات البطيئة مدين للقضاء الإسلامي الذي مارسه المسلمون في الأجزاء التي حكموها في أوربا قروناً عديدة، ولعل التعمق في دراسة هذه الحقائق يمهد مجال النظر في مدى تأثر الشرائع الغربية بالشرع الإسلامي، فقد تستر الغربيون على هذه النواحي وعلى أكثر مما استعاروه من تراثنا فلم يشيروا إلى أصوله العربية الإسلامية. ومهما يكن فإن سمو التشريع الإسلامي في مضمار التقاضي والترافع والتحاكم والمعاملات يرجع إلى العناصر الخلقية والدينية، إلى الجمع بين المثاليات والواقع.

إن الأمة اليوم تعيش في ظمأ إلى تراثها الخالد الذي لم يزل متسماً بطابع الحياة والحيوية، ويصح لإلهام مشرعي البلاد الإسلامية، ولذلك نحن في حاجة للإطلاع على تراثنا الإسلامي في كل بقعة من بقاع الأرض.

والتاريخ يتحدث كثيراً عن رجال عظماء، استطاعوا أن يضعوا بصماتهم على كل صفحة من صفحاته بشخصياتهم التي أثرت في كل من حولها، ورجاحة عقولهم وقوة صبرهم وتمسكهم بالحق والنطق به، لا يخافون في الله لومة لائم.

ففي بحثي هذا عن رجال القضاء في الأندلس، سأذكر شروط تعيين القاضي، وكيفية اختياره من قبل الولاة والأمراء باختصار، حيث أنني سأعرض مقتطفات من حياة بعض القضاة في الأندلس والتي تبين أخلاق القضاة المسلمون وتعاملهم مع الحكام والأمراء وتعاملهم مع القضايا التي تعرض عليهم وتطبيقهم للشريعة...

المبحث الأول
شروط القضاء وكيفية اختيار القاضي

أولاً- شروط القضاء:

شروط القضاء التي لا يتم القضاء إلاّ بها ولا تنعقد الولاية إلاّ معها، عشرة: الإسلام، العقل، الحرية، الذكورة، التكليف، البلوغ، العدالة، والعلم بالأحكام الشرعية، وكونه واحداً وسلامة حاسة السمع من الصمم، والبصر من العمى، وسلامة اللسان من البكم، والكتابة، فالثمانية الأولى هي المشترطة في صحة الولاية والأخيرة ليست بشرط في الصحة لكن عدمها يوجب العزل(٢).

وقد قال أحد القضاة: «إن الخليفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ هو الذي فصل القضاء من الولاية، وكان يتشدد في اختيار القاضي وهو القائل: ما من أمير أمر أمراً أو استقضى قاضياً محاباة إلاّ كان عليه نصف ما اكتسب من الإثم، وإن أمره أو استقضاه لمصلحة المسلمين كان شريكه فيما عمل من طاعة الله تعالى ولم يكن عليه شيء مما عمل من معصية»(٣).

ثم ذكر أن الإمام على ﷺ كتب إلى عامله في مصر كتاباً فوض له فيه اختيار القاضي بعد أن أرشده إلى الصفات الواجبة فيه، قال: ثم اختر للحُكِم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الذلة ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه ولا تستشرف نفسه على طمع ولا يكتفي بأدنى فهم إلى أقصاه أوقفهم في الشبهات وآخذهم بالحجج وأقلهم تبرما بمراجعة الخصوم وأصبرهم على

كشف الأمور وأصرمهم عند اتضاح الحكم ممن لا يزدهيه المراء ولا يستميله إغراء وأولئك قليل، ثم أكثر تعاهد قضائه وأفسح له في البذل ما يزيل علته وتقل معه حاجته إلى الناس وأعطه من المنزلة لديك مالا يطمع فيه غيره من خاصتك فيأمن بذلك من اغتيال الرجال له عندك»[٤].

ثم ذكر: «أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ﷺ قال: إذا كان في القاضي خمس خصال فقد كمل، علم بما كان قبله ونزاهة عن الطمع وحلم على الخصم واقتداء بالأئمة ومشاركة أهل العلم والرأي»[٥].

وعلى هذه القاعدة كان اختيار القضاة وكان الذي يختار القاضي هو الخليفة نفسه، فقد احتل القضاء أهمية كبيرة في الدولة الإسلامية فكان الأمير أو الخليفة هو الرئيس الأعلى للقضاء، وذلك لتعلقه بأمور الدين وتنفيذ الشريعة الغراء. وكان الوالي أو الأمير أو الخليفة يتخير القاضي ممن يتوسم فيهم الخير والتقوى مشهوداً له بالنزاهة والاستقامة ومن ذوي الكفاءات والقدرات التي تمكنه من تولي منصب القضاء ليكون الناس أمامه سواسية لا فرق بين أمير وغيره يحكم بما جاء في القرآن الكريم والسنة مصدري التشريع الإسلامي ودستور الحكم والقضاء للمسلمين، يقول النباهي:

«وخطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطط فإن الله تعالى قد رفع درجة الحكام وجعل إليهم تصريف أمور الأنام يحكمون في الدماء والابضاع والأموال والحلال والحرام وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة اشرف من القضاء»[٦]. ولذلك فقد احتل القضاء أهمية كبيرة لدى العامة والخاصة، ابتداء من الحاكم حتى الطبقات الشعبية، وذلك لتعلقه بأمور الدين والدنيا معاً، حتى إن الحاكم كان يحضر بين يدي القاضي إذا رأى ذلك.

وقد كان القاضي في الأندلس أيام عهد الولاة يسمى قاضي الجند[٧]؛ لأن المسلمين هم الجند في فترة الولاة، فلما جاء الأمير عبد الرحمن الداخل وانتقلت الأندلس من مجرد ولاية إلى إمارة مستقلة قائمة بذاتها واجتمع الناس حولها، فأصبح المسلمون ليسوا جنوداً فقط لانتشار الإسلام في ربوع الأندلس، استحدث منصب قاضي آخر هو قاضي الجماعة؛ لأن قاضي الجماعة مضطر إلى الاستقرار في العاصمة وقاضي العسكر يخرج مع الجيش

ويعود معه وربما جمع الاثنان في شخص واحد، كالقاضي يحيى بن يزيد التجيبي فإنه قاضي الجماعة وقاضي العسكر لخروجه مع الأمير في الغزوات[٨].

ثانياً- كيفية اختيار القاضي:

وفي الأندلس كان بنو أمية يتخيرون القضاة بعد مشاورات مع الوزراء، والشخصيات المهمة في قرطبة، وكان لقرطبة قاض واحد يقوم شخصياً بمزاولة الأعمال ويسمى قاضي الجماعة وكانت سلطة قاضي العاصمة لا تتجاوز حدود الإقليم أو المدينة نفسها، وللمدن والأقاليم الأخرى قضاة آخرون، ولا سلطان لقاضي العاصمة عليهم[٩] وكان الأمير عبد الرحمن الداخل يسأل عن أحوال الناس وأخبارهم فيختار منهم من يصلح لتولي المناصب من أهل العلم والتقوى، فحينما احتاج إلى تولية قاضي جماعة بقرطبة وكان قد بلغه عن رجل بماردة[١٠] ذو صلاح وصلابة وورع فاستجلبه وولاه، فسار في القضاء بأفضل سيرة وهو القاضي عبد الرحمن بن طريف[١١].

ونسأل كيف يتم تعيين القاضي في الأندلس؟ أو في مدينة قرطبة؟

كان القاضي يتم تعيينه من قبل والي الأندلس أو أميرها، فكان الوالي أو الأمير الأموي يأخذ حذره عند تعيين القاضي فكان يتشاور مع الوزراء والشخصيات ذوات الأهمية والهيبة في قرطبة الذين كانوا يشيرون بالمرشحين، فيختار الوالي أو الأمير أحدهم، وكان لقرطبة قاض واحد، وفي حالة واحدة تم تعيين قاضيين، فقد روي أن الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل قرر دورة قضائية لكل واحد منهما سنة، حيث ولى عمر بن شراحيل القضاء في قرطبة بعد معاوية بن صالح ثم دعا معاوية فكانا يتداولان القضاء عاماً معاوية وعاماً عمر، وأقاما بذلك مدة من الدهر، وكان إذا نسى الأمير عزل احدهما عند انقضاء العام رفع رسالة يذكره بذلك، وكان كل واحد منهما إذا عاقه أمر في يوم من الأيام عن القضاء لم يقبض لذلك اليوم أجره[١٢].

ويجب أن يكون القاضي على معرفة بينة بالشريعة والفقه، ولم تكن هناك حاجة ماسة إلى درجة كبيرة من التعليم، وكانت تبرز فيه كفاءات وقدرات قضائية، وكان القاضي يستمد سلطاته وقوة نفوذه في تصريف أمور القضاء من منصبه وقوة شخصيته.

وهناك صفات يجب توافرها في القاضي وهي:

١. النزاهة، والبعد عن التعصب والهوى، والتزام العدل والحق.
٢. الصدق والأمانة.
٣. الشجاعة والعدل، والمثابرة في تصريف الأمور، والميل إلى المساواة المبنية على الشرع، والتزام تطبيق ذلك مع الكل حتى من بيدهم السلطة.
٤. «لا يستقضى إلاّ من يوثق به في عفافه وصلاحه، وفهمه، وعلمه بالسنة والآثار ووجه الفقه، ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له، أو فقيهاً لا حديث عنده، ولا ينبغي وإن كان صالحاً عفيفاً أن يولى إلاّ أن يكون له علم بالقضاء»(١٣).

وكانت سلطة قاضي قرطبة لا تتعدى حدودها أو حدود إقليمها، وكان للمدن والأقاليم الأخرى قضاة مستقلين لا علاقة له بهم إلاّ إذا أرسله الأمير لاستجواب بعضهم.

والقاضي يعد أعظم الولاة أهمية بعد الإمام الذي جعله الله زماماً للدين وقواماً للدنيا، لما يتقلده القاضي من تنفيذ القضايا وتخليد الأحكام في الدماء والفروج والأموال والأعراض، وما يتصل بذلك من ضروب المنافع ووجوه المضار، فقد كان كثير من رجال الأندلس ينفرون من تولي القضاء خوفاً على أنفسهم من الحساب يوم القيامة، وحذراً من الله فيما قد يكون منهم وعلى أيديهم. بينما قبل آخرون القضاء، رغبة في شرفه ورجاء لمعونة الله وعفوه(١٤).

ويعد منصب القضاء بالأندلس من أعظم المناصب عند الخاصة والعامة لتعلقه بأمور الدين، وكان أمراء بني أمية ومن سلك مسلكهم لو توجه عليهم حكم حضروا بين يدي القاضي(١٥)، وكان العامة يرجمون القضاة بالحجر إذا لم يعدلوا(١٦).

وكان الولاة والأمراء يكتبون عهد تولي القضاء للقاضي الذي يولونه ويذكر فيه ما مطلوب من القاضي بإجراء الحدود وإعطاء الحقوق وإيثار رضا الله وطاعته، وقد ذكر أنه قد ولى الأندلس وال أسمه عقبة بن الحجاج السلولي:

«وكان صاحب جهاد ورباط وذا نجدة وبأس ورغبة في نكاية المشركين وكان إذا أسر الأسير لم يقتله حتى يعرض عليه الإسلام حيناً ويرغبه فيه ويبصره بفضله ويبين له عيوب دينه الذي هو عليه، فيذكر أنه أسلم على يديه بذلك الفعل ألفا رجل»(١٧) قام بتولية مهدي بن مسلم القضاء على قرطبة، وهو من أبناء المسالمة، وكان قد عرفه بالعلم والدين

وخشية الله، كما عرفه بالبلاغة والبيان، فلما أراد توليته طلب منه أن يكتب عهد القضاء لنفسه عنه، فكتب مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

«هذا ما عهد به عقبة بن الحجاج إلى مهدي بن مسلم حين ولاه القضاء، عهد إليه بتقوى الله وإيثار طاعته وإتباع مرضاته في سر أمره وعلانيته مراقباً له مستشعراً لخشية الله، معتصماً بحبله المتين وعروته الوثقى موفياً بعهده متوكلاً عليه واثقاً به متقياً منه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [سورة النحل: آية ١٢٨] وأمره أن يتخذ كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ إماماً يهتدي بنورهم وعلماً يعشو إليهما، وسراجاً يستضيء بهما فإن فيهما هدى من كل ضلالة، وكشفاً لكل جهالة وتفصيلاً لكل مشكل وإبانة لكل شبهة وبرهاناً ساطعاً ودليلاً شافياً ومناراً عالياً وشفاء لما في الكذوب، وهدى ورحمة للمؤمنين.

وأمره أن يعلم أنه لم يختاره لمصالح العباد والبلاد وتولية القضاء الذي رفع الله قدره وأعلى ذكره وشرف أمره، إلاّ لفضل القضاء عند الله جل جلاله لما فيه من حياة الدين وإقامة حقوق المسلمين. وإجراء الحدود مجاريها على ما وجبت عليه، وإعطاء الحقوق من وجبت له، ولما رجا عنده فيما يمضيه ويتقدم فيه ويحكم به من إيثار حق الله عز وجل وطلب الزلفى لديه والقربى إليه وأن يحاسب نفسه في يومه وغده فيما تقلد من الأمانة الثقيل حملها الباهظ عبؤها فإنه محاسب ومُوعِد ومُوَعد»[١٨].

وفي النهاية يذكر: «هذا عهدي إليك وأمري إياك وإسنادي إليك ما أسنده، وتفويضي إليك ما فوضت فإن تعمل به مؤثراً لرضا الله وطاعته قائماً بالحسبة، مؤدياً حق الأمانة يكن حجة بين يديك وظهيراً لك. وإن لم تعمل به يكن حجة عليك وإذن أسأل الله أن يعينك ويقويك ويرشدك ويوفقك ويسددك أنه خير موفق ومعين، وصلى الله على محمد»[١٩].

وكان الأمراء يهتمون بإيجاد قضاة عدل وحق ليحكما في الأمة.

فيحكى أن الأمير الحكم ﷺ شاور العباس بن عبد الملك المرواني فيمن يوليه قرطبة، فقال له العباس: «إن مصعب بن عمران وإن حكم علي فأغضبني فنافرته ونابذته فليس ذلك بالذي يبلغني إلى الطعن عليه في فضله وحسن اختياره. وقد كان اختياره وقع على محمد بن بشير فأستكتبه، ومعرفتي أنا بابن بشير إذ تولى الكتابة لأخي إبراهيم»، فقبل الأمير (رحمه الله) رأي العباس، وأمر باستقدام محمد بن بشير[٢٠] فولاه القضاء.

وكان الأمراء والولاة في الأندلس يهتمون باختيار القضاة الذين يتبعون الحق ولا هوادة عندهم فيه لأحد. وقد ذكر عن الأمير الحكم حكايتين قال فيها الراوي: والله لو لم يكن للحكم غيرهما لرجوت له الجنة. وإحدى هاتين الحكايتين:

أن إحدى زوجات الحكم ذكرت أنه قام من جانبها ليلاً، فتوهمت في ظنها به ما يتوهم النساء في مثل هذا الموقف من الغيرة، فتبعته فوجدته في بعض الأماكن يصلي ويدعو، فانصرفت عنه، فلما رجع أعلمته بما ظنت به وبما فعلت وبما رأته من صلاته ودعائه، فأجابها: «كنت قد قلدت محمد بن بشير القضاء بين المسلمين، فكانت نفسي عليه طيبة، وقلبي به واثقٌ، وكنت مستريحا من أخبار الناس وظلاماتهم، لما علمت من عدله وثقته، حتى أعلمت في هذه العشية أنه في السياق، وأن الموت قد حضره، فقلقت لذلك واغتممت، وقمت في هذه الساعة أدعو الله وابتهل إليه أن يوفق لي رجلاً يكون عوضاً عنه فأوليه القضاء قضاء المسلمين بعده»[٢١].

هكذا يكون الحاكم العادل الذي يخاف على رعيته، ويسأل ربه ومولاه أن يعينه بقاضٍ عدل لا يخاف في الله لومة لائم، ليقض بينهم ويحق الحقوق، ويا ليت يكون في حكامنا اليوم مثله لعمرت الدنيا.

المبحث الثاني
القضاة المسلمون في الأندلس في عصر الولاة

نبدأ مبحثنا هذا بذكر قضاة مسلمين تولوا القضاء في الأندلس في عصر الولاة:

أولاً- القاضي مهدي بن مسلم:

فقد ذكرنا في بداية بحثنا القاضي مهدي بن مسلم الذي يعد من قدماء قضاة قرطبة الذين قضوا فيها للولاة قبل دخول الخلفاء الأمويين، وهو من أبناء المسالمة من أهل الدين والعلم والورع وقد عينه للقضاء والي الأندلس عقبة بن الحجاج[٢٢] واستخلفه على قرطبة حين خروجه للجهاد وأمره بالقضاء بين أهلها، ويعد العهد الذي كتبه بخط يده عندما ولاه عقبة القضاء أصل من الأصول للعهد في القضاء[٢٣].

ثانياً- القاضي عنترة بن فلاح:

كان تقياً ورعاً أخذ عنه أهل الشام الساكنين في الأندلس الحديث ووصفوا فضله، حكي عنه أنه استسقى بالناس يوماً فأحسن الخطبة وخشع الناس بوعظه وتذكيره، فقام إليه رجل من العامة فقال له: «أيها القاضي الواعظ، قد حسن عندنا ظاهرك؛ فحسّنَ الله باطنك. فأجابه: اللهم آمين ولنا أجمعين. فهل أضمرت يا ابن أخي شيئاً؟ فقال له: نعم يا قاضي بتفريغ أهرائك، يتم فضل استسقائك. فقال: عمري، لقد نصحتني وإني أُشهد الله أن جميع ما حواه ملكي من الطعام صدقة لوجه الله الكريم». ثم أقسم أن لا يترك مقامه حتى يرسل إلى داره من يفرق جميع ما أدخره، فأنزل الله على الناس غيثاً عاماً من يومهم ذاك[٢٤].

ثالثاً- القاضي مهاجر بن نوفل:

اشتهر قضاة الأندلس بالعبادة والورع[٢٥] فهذا القاضي الذي يدعى مهاجر ابن نوفل القرشي، عندما كان الناس يجتمعون عنده للتخاصم، لا يزال يذكرهم ويخوفهم الله، ويذكر لهم ما يلحق الكاذب من سخط الله وعقوبته، وكيفية وقوفه أمام الله يوم القيامة، ثم يذكر موقف القاضي من الحساب، وما يجب عليه من البحث والتحري والاجتهاد، ثم يأخذ في الولولة والبكاء على نفسه، حتى كان الناس يسارعون بالانصراف عنه باكين خائفين، يحاولون بذل الحقوق فيما بينهم.

رابعاً- يحيى بن يزيد التجيبي:

هو يحيى بن يزيد[٢٦] بن شرع بن عمرو بن عوف بن مالك... التجيبي[٢٧] كان قاضياً على الأندلس قبل دخول عبد الرحمن الداخل إليها، وهو آخر قضاة فترة الولاة، كان يسمى قاضي الجند، وموصوف بالصلاح والصلابة والشدة في الحق عهد إليه بالقضاء في الأندلس الخليفة عمر بن عبد العزيز ﷺ أو في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك[٢٨] وكان صالحاً ورعاً، وكان يشبه القاضي مهاجر، فإذا اجتمع الناس عنده للتحاكم، بدأ بوعظهم وتخويفهم من غضب الله، وعقابه، ويمثل لهم مواقفهم بين يديه يوم القيامة، ثم يبدأ بذكر ما يلزم القاضي من الحساب وما يجب عليه من البحث والتأكد لإحقاق الحق والاجتهاد لإنقاذ نفسه، ثم يأخذ في البكاء والنواح على نفسه ويبقى على ذلك مدة، مما يدفع أكثر المتخاصمين إلى الانصراف عنه باكين خائفين، وقد يعطون الحق فيما بينهم[٢٩]، فلما قدم

الأمير عبد الرحمن بن معاوية الملقب بالداخل إلى الأندلس وحدث ما حدث بينه وبين يوسف الفهري إعتزل يحيى الحرب ولم يغمس يده في الدماء، فلما قامت البيعة للداخل أجاب طائعاً[٣٠] وأبقاه الأمير الداخل قاضياً وكلفه بعمل في يوم انتصاره في معركة المسارة حينما حقق الداخل نصراً على يوسف الفهري ودخل القصر فإذا عيال الفهري وبناته في فزع شديد فقالت له إحداهن أحسن يا ابن عم فقد ملكت، فأرسل في يحيى بن يزيد القاضي ودفع إليه بنات الفهري وبقية عياله، وأمره بحفظهن[٣١]. وعندما خرج عبد الرحمن الداخل إلى مدينة ماردة التي هرب إليها يوسف الفهري، يطلبه، خالفه يوسف في الطريق ووصل إلى مدينة قرطبة وظفر بجاريتين عائدتين لعبد الرحمن، فجاءه القاضي يحيى بن يزيد فلامه على عمله وقال له: «يا لئيم، عبد الرحمن ظفر ببناتك وكرائمك فتلوم عليهن حتى نقلن إلى دارك ولم يعرض لهن، وأنت ظفرت بجاريتين له لم يستحقا منه حرمة فأخذتهما فتذمم الفهري وقال: والله ما رأيت لواحدة منهما وجهاً فاقبضهما»[٣٢] ويحيى بن يزيد هو الذي حضر وكتب شروط الصلح بين الأمير الداخل ويوسف الفهري في كتاب المقاضات وسمي من ذلك الحين بقاضي الجماعة وهو أول من تسمى قاض للجماعة بالأندلس[٣٣] ثم ولى عبد الرحمن الداخل معاوية بن صالح القضاء مكانه عند وفاته[٣٤].

المبحث الثالث
قضاة عبد الرحمن الداخل

وكان للأمير عبد الرحمن الأول (الداخل) قضاة هم: يحيى بن يزيد التجيبي الذي مر ذكره في المبحث الثاني، ومعاوية بن صالح، وعبد الرحمن بن طريف، وعمر بن شراحيل، والمصعب بن عمران، وله قاضي في صوائفه وغزواته هو جدار بن مسلمة بن عمرو المذحجي[٣٥] وسأتكلم عن كل واحد منهم في إيجاز:

أولاً - معاوية بن صالح:

معاوية بن صالح بن حدير بن عثمان بن سعيد الحضرمي الحمصي الشامي يكنى أبا عبد الرحمن وأبا عمرو[٣٦] دخل الأندلس سنة ١٢٣هـ/٧٤٠م فسكن مدينة مالقة[٣٧] وبني في قصبتها مسجداً وهو منسوب إليه[٣٨]، ثم استقر في أشبيلية، فلما قدم عبد الرحمن الداخل وأنتصر على يوسف الفهري وتمت له البيعة بإمارة الأندلس، اتصل به معاوية، وهو منُ جلّة العلماء، عالي الرواية، ويعد من كبار رواة الحديث وأول من دخل الأندلس بالحديث، وأخذ عنه جماعة من الأئمة منهم سفيان الثوري والليث بن سعد وابن عيينة، ويذكر عنه أنه روى عنه مالك بن أنس[٣٩]، ويعد راوية لحديث أهل الشام، فطال عمره، وأصبح منفرداً به في ذلك الزمان حيث ذكر أن زيد بن الحباب العكلي رحل إليه من الكوفة إلى الأندلس وسمع منه حديثاً كثيراً[٤٠]. وأنه حج حجة واحدة ومر بالمدينة فاجتمع إليه من أهل العراق من أخذ عنه الحديث. وكان معه حديث كثير[٤١] فقرّبه الأمير الداخل وزاد في تكريمه بأن عهد إليه بالتوجه إلى الشام في مهمة لكي يرافق أختيّ الأمير عبد الرحمن اللتين تركهما بالشام عند فراره إلى الأندلس، وبعث معه بمال لهما، وليتحايل في إيصالهما إليه، فقام معاوية بالمهمة خير قيام. حيث سافر إلى الشام وحاول مع الأختين لكي ترافقاه إلى الأندلس، ووصف لهما حال الإمارة الأموية هناك وما هم فيه من عزٍ وَمَنعة، ولكنهما قالتا له أن السفر لا تؤمن آفته، ولم تطاوعاه فأنصرف عنهما[٤٢] وذكر الخشني أن الأمير أرسله إلى الشام ليأتيه بأخته أم الأصبغ فأبت عن الانتقال وقالت كبرت سني وأشرفت على انقضاء أجلي ولا طاقة بي على شق البحار والقفار وحسبي أن أعلم ما صار إليه من نعمة الله[٤٣]. فلما عاد إلى الأندلس ولاه الأمير قضاء قرطبة[٤٤].

وكان فقيهاً من خيرة أهل العلم ورواة الحديث وله روايات وتقدم في السنة والعلم، وكان إذا أعاقه شغل في يوم من الأيام وصرفه ذلك الشغل عن القضاء لم يقبض لذلك اليوم رزقاً[٤٥] وكان مجاهداً يخرج مع الأمير الداخل في غزواته فحينما غزا الأمير سرقسطة لقتال سليمان الأعرابي غزا معه قاضيه معاوية بن صالح هذا فكان يصلي الليل حتى إذا أصبح الصباح لبس لباس الحرب ومضى إلى الصفوف حيث القتال[٤٦] وكان الأمير الداخل يعاقب بينه وبين القاضي عمر بن شراحيل عاماً هذا وعاماً هذا مدة من الدهر، ثم أغفل الأمير الداخل عزل القاضي عمر، فذكره معاوية بن صالح ليعزل القاضي عمر بن شراحيل عند

انقضاء العام فأستنكر الأمير ذلك وقال له: أيطلب مثلك ولاية القضاء وقد علمت ما جاء في ذلك من الأثر فيمن طلبها وكل إلى نفسه فيها فشرح معاوية سبب طلب الولاية للداخل، بأن بين له أنه لما تولى القضاء رزقه الأمير رزقاً واسعاً كل شهر، استطاع به أن يتوسع في معيشته ذلك العام ويستفيد من فضول الرزق للعام التالي الذي عزل فيه، ثم تولى مرة أخرى فعاد الرزق عليه كما في العام الأول، ثم اعفي من القضاء في العام التالي، فاستغل فضول راتبه في معيشته العام التالي، فلما لم يصدر الأمير أمره بإعادته إلى القضاء كتب له رسالة يطلب فيها عزل القاضي عمر وتوليته، ثم قال للداخل: «إن طلبت الولاية فقد طلبها من ظله في الأرض خير مني، يوسف عليه السلام قال: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾» فقبل الأمير قوله وأعاده إلى القضاء[٤٧] وتوفي معاوية بن صالح بقرطبة ودفن ببقيع ربضها، وفي سنة وفاته خلاف، قيل كانت وفاته سنة ١٦٨هـ /٧٨٤م[٤٨] وقيل غير ذلك[٤٩].

وقد ذكر أن والي الأندلس يوسف الفهري أعطى معاوية بن صالح جارية، أسمها (خلة) فأولدها معاوية، ثم تولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل، فقيم الجارية على معاوية فاستحقت عليه. فسأل معاوية بن صالح عن مسألة نفسه وما يجب عليه من الحق فيها. فقال أنا أرى إن في نزعها عن ولدها أشد ضررا من نزع دعامة من حائط فقبل ذلك منه فقومت هكذا[٥٠].

وقد ذكر أن معاوية بن صالح عند ذهابه إلى الشام جلب معه إلى الأندلس تحف أهل الشام، وكان من بينها نوع من فاكهة الرمان الذي عرف في الأندلس بالرمان السفري، وعند وصوله إلى حضرة الأمير الداخل وتقديمه ما جلب معه، جعل جلساء الأمير يذكرون الشام ويتأسفون عليها وكان من الجلساء رجل اسمه سفر، أخذ من هذه الفاكهة وزرعها في بستانه، فنما وأثمر وتكاثر في الأندلس وسمي السفري نسبة إليه[٥١].

ثانياً- عبد الرحمن بن طريف اليحصبي[٥٢]:

وهو عبد الرحمن بن طريف اليحصبي[٥٣] من مدينة ماردة، كان رجلاً صالحاً ورعاً محمود السيرة لا يخاف في الحق لومة لائم. ولاه الأمير الداخل القضاء فكان خير مثال للقضاة العادلين ينفذ ما يراه عدلاً مهما كلفه ذلك، ذكروا أن شخصاً اسمه حبيب القرشي شكى القاضي ابن طريف إلى الأمير عبد الرحمن في ضيعة وأنه يريد أن يصدر حكما بها

لصالح أناس آخرين، فكلم الأمير القاضي في ذلك وطلب منه التريث في إصدار الحكم ولكن القاضي أصدر الحكم حال خروجه من عند الأمير، فجاء حبيب وذكر ذلك للداخل، فعقب الداخل على القاضي وكلمه في ذلك ولكن ابن طريف قد ذكر حججاً دعته إلى إصدار هذا الحكم، ثم طلب الأمير الداخل شراء هذه الضيعة فاشتراها وأعطاها لحبيب، فكان حبيب بعد ذلك يقول جزى الله عني ابن طريف خيراً كانت بيدي ضيعة حرام فجعلها ابن طريف حلالاً[٥٤] وهكذا دلل هذا القاضي العادل على أن الحق يجب أن يتبع، توفي رحمه الله أول ولاية هشام بن عبد الرحمن الداخل[٥٥].

ثالثاً- جدار بن عمرو:

هو جدار بن عمرو[٥٦] أو جدار بن مسلمة بن عمرو المذحجي[٥٧]. كانت له رياسة العرب بكورة رية فلما علم بوصول عبد الرحمن الداخل إلى الأندلس، وجاء من يطلب انضمامه إلى أنصار عبد الرحمن قال لمن جاء معه أقدموا به إلى مصلى أرشذونة يوم الفطر وسترون ما أنا فاعل لأجله، فلما كان يوم عيد الفطر، جاء عبد الرحمن وأنصاره إلى مصلى مدينة أرشذونة قام جدار هذا إلى خطيب المسجد وقال له: اخلع يوسف واخطب لعبد الرحمن بن معاوية فهو أميرنا وابن أميرنا. ثم قال يا أهل رية ما تقولون؟ قالوا: نقول ما تقول. فخطب له وبايعوه عند انقضاء الصلاة[٥٨] وكانت هذه أول صلاة يدعى بها لعبد الرحمن الداخل في الأندلس.

كان جدار يعمل كقاض متنقل بين معسكرات الجند، أو هو قاض للعسكر يرافق الجند في غزواتهم[٥٩].

هؤلاء قضاة الأمير عبد الرحمن في قرطبة وكان لكل مدينة أو منطقة قاضي خاص بها ليس لقاضي قرطبة أية سلطة عليهم، فالقعقاع بن زنيم وهو من أهل رية استقضاه الأمير الداخل على جنده بالأردن[٦٠] وأن أسباط بن جعفر بن سليمان السعدي ولاه الأمير الداخل قضاء البيرة حينما سمع بزهده وورعه وتقواه وصلاحه وكان من أهل العلم والفقه والورع[٦١].

رابعاً- عمر بن شراحيل:

وهو من أهل باجة، ثم جاء قرطبة وسكن في درب الفضل بن كامل[٦٢]، عينه الأمير عبد الرحمن الداخل قاضياً بعد معاوية بن صالح، ثم أعاد معاوية إلى القضاء، فكانا يتداولان القضاء معاً، عاماً معاوية وعاماً عمر، وبقيا على هذه الحال مدة من الزمن، وكانا إذا أعاق أحدهما شغل عن القضاء في يوم من الأيام لا يقبض رزقه لذلك اليوم. وقد تكرر تولية القضاء في نسله، وكان مقدماً عند الخاصة، رفيع الدرجة عند العامة[٦٣].

خامساً- المصعب بن عمران:

ذكر ابن عذارى أن المصعب بن عمران من قضاة عبد الرحمن الداخل[٦٤] والحقيقة أن ابن عمران لم يكن من قضاته لأنه لم يقبل بتقلد القضاء لعبد الرحمن الداخل. وكان ذلك بعد وفاة يحيى بن يزيد التجيبي قاضي الجماعة بقرطبة فاستشار الأمير عبد الرحمن ابنيه هشاماً وسليمان وبعض أصحابه فيمن يولي القضاء بقرطبة فأشاروا إليه بالمصعب بن عمران، وكان راوية عن الأوزاعي وغيره من الشاميين، وروى عن المدنيين، وكان لا يقلد مذهباً و يقضي بما رآه صحيحاً، وكان شيخا له فضل وصلاح وتقى، فقبل الأمير هذا الرأي وأرسل في طلبه فلما قدم أدخله وعرض عليه القضاء أبى وامتنع عن القبول، وكان الداخل لا يحتمل أن يخالف فغضب أشد الغضب وأطرق وجعل يفتل شاربه وكان إذا غضب فتل شاربه، فالويل للمغضوب عليه. وتوقع الحاضرون أن يناله شديد العقاب، ثم رفع الأمير رأسه وقال: «فعلى المشيرين بك لعنة الله وغضبه»[٦٥]. فلما ولي الإمارة هشام بن عبد الرحمن الداخل، أرسل في طلب المصعب ابن عمران، ويروى أنه أتاه رسول الأمير وهو جالس بين يدي المنسج الذي تنسج عليه زوجته وهو يعمل لها الوشائع، ففتحت زوجته إصبعها في المنسج وقالت له: ترد القضاء على هذا الأمير كما رددته على أبيه، ثم ترجع إلى وشائع المنسج. فلما مثل بين يدي الأمير قال له: «قد علمت أنه إنما منعك من قبول القضاء من أبي الأخلاق التي كانت له وقد عرفت أخلاقي فتول القضاء» فامتنع من قبول القضاء فعزم عليه الأمير هشام فلم يقبل، فغضب غضباً شديداً وتهدده وأوعده وقال له: «لئن لم تعمل على القضاء لأسطون بك سطوة تزيل اسم الحلم عني»[٦٦] فلما رأى ذلك تولى القضاء، وكان يخطب في الناس ويصلي بهم إذا غاب الأمير هشام ولم

يزل قاضياً إلى أن توفي الأمير هشام فأقره ابنه الأمير الحكم على القضاء ثم توفي أيام الحكم بن هشام(٦٧).

المبحث الرابع
قضاة ما بعد عبد الرحمن الداخل

ومن قضاة المرحلة التالية:

أولاً- محمد بن بشير:

هو أبو عبد الله محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل ويقال إسرافيل المعافري(٦٨)، أصله من جند باجة من عرب مصر(٦٩) يكنى بأبي بكر، ولاه الأمير الحكم القضاء بعد وفاة مصعب بن عمران(٧٠)، طلب العلم في حداثته بقرطبة، عند شيوخ أهلها حتى سمع علماً كثيراً، ثم أصبح كاتباً لأحد أولاد عبد الملك بن عمر المرواني لمظلمة نالته وتصرف معه تصرفاً لطيفاً، ثم تركه، وأصبح كاتباً للقاضي مصعب بن عمران ثم انصرف حاجاً إلى مكة(٧١)، وسبق أن ذكرنا كيف تم اختياره للقضاء(٧٢)، وذكر أنه لما بلغه رسول الأمير بطلبه، سار إلى قرطبة وهو لا يعلم ما يراد به، فوصل إلى منطقة تسمى بسهلة المدور وفيها يسكن صديق له من العباد، فذهب إليه وتحدث معه حول استدعائه وذكر لصديقه أنه يتوقع تكليفه بالكتابة التي تخلى عنها، فأجابه صديقه بأنه يرى أن استدعائه هو للقضاء لأن القاضي في قرطبة قد توفي وهي الآن بلا قاض، فسأله ابن بشير في هذه الحالة أستشيرك في ذلك وأسألك أن تنصح لي وتشير بالصواب علي، فقال له صديقه أسألك عن ثلاثة أشياء أجبني عليها بصدق، فقال له محمد بن بشير: ما هي؟ فقال له كيف حبك لأكل الطيب ولباس اللين وركوب الفاره؟ فأجابه: والله ما أبالي ما رددت به جوعتي وسترت به عورتي وحملت به رجلي. فقال له العابد هذه واحدة، ثم سأله: كيف للتمتع بالوجوه الحسان وما يشابهها من الشهوات؟ فأجاب ابن بشير: هذه حالة والله ما استشرفت نفسي قط إليها، ولا خطرت ببالي، ولا أكترث لفقدها، فقال له صديقه هذه ثانية، فكيف حبك لمدح الناس وثنائهم عليك وكراهتك للعزل وحبك للولاية؟ فقال: أما مدح الناس وذمهم فما أبالي من مدحني أو ذمني في الله عز وجل، وما أسر بالولاية ولا استوحش للعزل. فقال له صديقه: فأقبل

بالقضاء فلا بأس عليك[٧٣]. فلما وصل قرطبة اشترط لقبوله القضاء ثلاثة شروط: نفاذ الحكم على كل أحد، وإذا ظهر له العجز من نفسه أعفي، وأن يكون رزقه من الفيء[٧٤].

هكذا كان القاضي الأمين، يشترط أن يمضي قضاءه على كل شخص بلا استثناء وهذا هو العدل، والأمير الذي يمضي قضاء هذا القاضي هو الأمير العادل.

ويذكر محمد بن بشير على مدى التاريخ ولا يختلف في ذلك اثنان بأنه: «من عيون قضاة الأندلس ومن وجوه أهل القضاء بها، كان شديد الشكيمة، ماضي العزيمة، مؤثراً للصدق، صلباً في الحق، لا هوادة عنده لأهل الحرم، ولا مداهنة في أحكام السلطان، ولا يعبأ على جميع أهل الخدمة، ولا على من لاذ بالخليفة من جميع الطبقات»[٧٥].

وكان أول ما حكم به هذا القاضي دعوى أقامها أحد الأشخاص ضد الأمير الحكم، في أرض القنطرة، وثبت عند القاضي حق المدعي، وسأل الأمير الحكم دفع بينة المدعي، فلم يستطع فسجل فيها القاضي على الأمير وأشهده على نفسه، وبعد مدة استطاع القاضي أن يشتري الأرض من أصحابها شراءً صحيحاً و برضا أنفسهم، فسر الأمير بذلك، وكان يقول: «رحم الله محمد بن بشير فلقد أحسن في ما فعل بنا على كره منا، كان في أيدينا شيء مشتبه فصححه لنا وصار حلالاً طيب الملك في أعقابنا»[٧٦].

ويروى أنه حكم على ابن فطيس الوزير دون أن يعرفه بالشهود، فذكر الوزير ذلك للأمير الحكم، فأرسل الأمير إلى القاضي يسأله: إن ابن فطيس ذكر أنك حكمت عليه بشهادة قوم لم تعرفه بهم، وأن أهل العلم يقولون أن ذلك له. فأجابه ابن بشير: «ليس ابن فطيس ممن يعرف بمن شهد عليه؛ لأنه إن لم يجد سبيلاً إلى تجريحهم، لم يتحرج عن طلبهم في أنفسهم وأموالهم بالأذّية، فيدعون الشهادة هم ومن ائتسى بهم وتضيع أموال الناس»[٧٧].

هذه الواقعة وأمثالها ترينا مقدار ما كان للقضاة من حرية في القول والعمل لم يصل إليها أرقى الأمم إلى اليوم.

وقد كان أحد خواص الأمير الحكم وهو صاحب الخيل[٧٨] واسمه موسى بن سماعة يكثر من الشكاية في القاضي ابن بشير، وأن القاضي يجور عليه، فقال له الأمير الحكم: أنا امتحن قولك هذا في هذه الساعة، فأخرج إليه الآن وأطلب رؤيته، فإن سمح لك بالدخول عزلته من منصبه، وصدقت قولك فيه، وإن لم يأذن لك إلاّ بوجود خصمك ازددت

فيه بصيرة، فليس هو عندي بجائر، وإنما مقصده الحق في كل ما يفعل. فخرج موسى مسرعاً إلى دار القاضي، وأمر الأمير الحكم أحد فتيانه الصقالبة أن يتبع موسى ويراقب ماذا يفعل، ورجع الفتى فأخبر الأمير أن موسى استأذن في مواجهة القاضي، وأن الشخص الذي فتح الباب له عاد بعد أن أعلم القاضي بوجوده ليقول له: إن كانت لك حاجة فاقصد بها مجلس القاضي عند جلوسه للقضاء، فتبسم الأمير الحكم، وقال: قد أعلمته أن ابن بشير صاحب حق لا هوادة فيه عنده لأحد(٧٩).

ومحمد بن بشير ولى القضاء مرتين، وكان بعض إخوانه يعاتبونه في صلابته ويحذرونه من أن يعزله الأمير، فكان يجيبهم: ليته يحدث فأرى الشقراء (وهي بغلته) تسرع بي على الطريق إلى باجة، فلم يمض وقت حتى عتب عليه الأمير في حادثة اشتد فيها القاضي على بعض خاصة الأمير وكانت سبب عزله. وانصرف إلى مدينته كما تمنى. ولم يمض إلا مدة قصيرة وجاءه رسول الأمير الحكم يطلب مواجهته، وأجبره الأمير على القعود للقضاء فاعتذر بأنه حلف يميناً أن لا يتولى القضاء ثانية وزوجته طالق ويتصدق بكل ما يملك في سبيل الله إن حكم بين اثنين، فلم يعذره الأمير وأخرج له من ماله عوضاً عما يملك وأهدى له إحدى جواريه فعاد إلى القضاء(٨٠).

ومن الروايات التي تروى عن عدله وعدم خوفه من الأمير الحكم، أن سعيد الخير وهو ابن عبد الرحمن الداخل أي عم الأمير وكّل عند القاضي وكيلاً عنه لمخاصمة، وكانت لديه وثيقة فيها شهادات شهود قد ماتوا ولم يبق فيها حياً منهم إلاّ الأمير وشاهد آخر، فشهد ذلك الشاهد لسعيد الخير، وبلغ وكيله بضرورة تقديم شاهد آخر، وتم تأجيل النظر في القضية عدة مرات لعدم وجود شاهد آخر إلاّ الأمير، فجاء سعيد إلى ابن أخيه الأمير وأراه شهادته التي كتبها في حياة أبيه وقبل توليه الأمارة، وذكر له حاجته إلى شهادته أمام القاضي ليحصل على حقه. وكان الأمير يعظم عمه سعيد الخير ويبره على الدوام، فقال له: «يا عم، لسنا من أهل الشهادات وقد لبسنا من هذه الدنيا بما لا تجهله، ونخشى أن توقفنا مع القاضي موقف مخزاة كنا نفديه بملكنا، فصر في خصامك حيث صيرك الحق إليه، وعلينا خلف ما انتقصك»(٨١). فرفض عمه ذلك، وألح عليه في أداء شهادته وقال له ماذا يقول قاضيك في شهادتك وأنت قد وليته القضاء وهو حسنة من حسناتك، وذكر له أن الدين يوجب عليه أن يشهد بما يعلمه، وألح عليه في ذلك حتى أرسل الحكم إلى فقيهين من الفقهاء

وكتب شهادته بنفسه وختمها بخاتمه وسلمها إلى الفقيهين وقال لهما هذه شهادتي كتبتها بخطي وختمتها بخاتمي، عليكما تسليمها إلى القاضي،فذهب الفقيهين إلى القاضي في مجلس القضاء وهو جالس لسماع الشهود فسلما الشهادة إليه، فقال لهما القاضي قد سمعت منكما فقوما، ثم جاءه وكيل سعيد الخير فرحاً متوقعاً قبول الشهادة، وذكر للقاضي أن الأمير قدم شهادته له، وطلب منه الحكم في القضية استناداً إلى هذه الشهادة، فأخذ القاضي كتاب الشهادة ونظر فيه ثم قال للوكيل هذه شهادة لا أقبل بها فأتني بشاهد عدل. فتعجب الوكيل من كلامه وأسرع إلى سعيد الخير فأخبره بذلك، فركب سعيد مسرعاً إلى ابن أخيه الأمير وقال له إن سلطاننا قد ذهب وأزيل بهاؤنا، هذا القاضي يجترئ على رد شهادتك، وإن الله قد استخلفك على عباده وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم إليك، هذا ما لا يحتمل، وجعل يقول له من الكلام يغريه في القاضي ويحرضه على الإيقاع به. فأجابه الأمير بأنه لم يشك في القاضي لأنه رجل صالح لا يخاف في الله لومة لائم، وأنه فعل ما يجب عليه وسد أمامه بابا كان يصعب عليه الدخول منه، وسأل الله أن يحسن جزاء قاضيه هذا، وذكر لعمه أنه قام بما أوجبه الدين عليه، وأنه لا يعارض القاضي فيما احتاط به لنفسه، ولا يخون المسلمين في تنحية هذا القاضي الذي لا تأخذه في الله لومة لائم. ولما عوتب ابن بشير في رده شهادة الأمير، قال لمن عاتبه: «يا عاجز، أما تعلم انه لا بد من الإعذار في الشهادات، فمن كان يجترئ على الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها؟ ولو لم أعذر لبخست المشهود عليه حقه»(٨٢).

رحم الله زماناً هذا قاضيه وذلك أميره قد أخلص كل منهما لدينه وأمته، تمسك القاضي بالحق فألهم الله الأمير احترامه ومحبته.

وكان القاضي في مجلس قضائه محترماً مهيباً لا تأخذه في الحق لومة لائم، يسوي بين الأمير والفقير وبين الشريف والوضيع.

وكان محمد بن بشير رجلاً صالحاً وبعدله تضرب الأمثال، وكان قبل تعينه قاضي يفرق شعره إلى شحمة أذنيه، ويلبس رداءاً معصفراً(٨٣) على الرسم القديم وكان حسن الزى جميل الخلق فتمادى على زيه في قضائه(٨٤) فكان يرى داخلاً على باب المسجد يوم الجمعة وعليه رداءاً معصفراً وفي رجليه حذاء صرّار، وعليه لمة مسّرحة مدهونة، فيقوم ويخطب على المنبر خطبة الجمعة، ويقضي وهو بهذا الزى، «فإذا رام أحد من دينه شيئاً وجده أبعد من الثريا»(٨٥).

وقد سأله أحدهم في إرساله اللمة ولبسه الخز والمعصفر، فأجابه: إني على بينة من ربي، فقد حدثني مالك أن محمد بن المنكدر سيد القراء كانت له لمة، وأن هشام بن عروة كان فقيه المدينة وكان يلبس المعصفر، وأن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كان يلبس الخز،ولم يعيبهم أحد على ذلك، وأنا افعل ذلك أسوة بهم(٨٦).

وكان القاضي محمد بن بشير يقضي في سقيفة معلقة بمواجهة مسجد أبي عثمان، وكانت داره في الدرب الذي يقع بمواجهة المسجد، وكان إذا جلس للقضاء جلس وحده لا يجلس معه أحد وكان يتولى كتابة القضايا بيده، فيتقدم الخصوم حسب كتبه فيقف الخصمان أمامه على أقدامهما فيقدمان حجتهما، ثم يفصل بينهما وينصرفان، وكان يقعد لسماع الخصوم من الصباح إلى قبل الظهر بساعة، ثم يقعد بعد صلاة الظهر إلى صلاة العصر لا ينظر في أي شيء إلا في السماع إلى البينات، ولا يسمع من بينة في غير ذلك الوقت، وكان لا يختلي بأحد في مجلس القضاء ولا في داره ولا يقرأ كتاباً لأحد في سبب من أسباب الخصومة(٨٧).

ومن مواقفه في إحدى القضايا أن رجل من أكابر أهل زمانه شهد مع رجل كان رفيقاً للقاضي عند حجه إلى مكة، وكان الناس يعدونه أثيراً عند القاضي وأميناً لديه، فقال القاضي للمشهود زدني بينة، وانتشر هذا القول بين الناس وعلموا أن القاضي لم يقبل شهادة رفيقه وصديقه، وسأل الخصم القاضي عن من لم يقبل شهادته ليتأكد، فقال له القاضي الذي لم أقبل شهادته هو فلان رفيقي وصديقي، فأتاه ذلك الرفيق في مجلس القضاء وطلب منه أن يبين له السبب الذي أوجب رده لشهادته، وذكر للقاضي أنه جمعهما المنشأ وطلب العلم وطريق الحج واطلع على باطنه، فأجابه القاضي بأن كلامه صحيح، وأنه لم يجد له من خربة في دينه. ولكن عند عودتهما من الحج ونزولهما في مصر لطلب العلم، ذكر له بأن الغربة قد أضرت به وأنه يحب ابتياع جارية، فحسن له محمد بن بشير ذلك، فذهب إلى السوق واستعرض الرقيق وجاء إلى صاحبه وذكر له أنه وجد جارية تساوي كذا وبيدها صنعة وأن صاحبها يطلب مبلغاً من أجل صنعتها أكثر مما تساويه بغير صنعة، وأن محمد بن بشير قال له لا حاجة لك بصنعتها فلماذا لا تشتري غيرها فلا معنى للزيادة، فأظهر القبول لكلامه وذهب وابتاع صاحبة الصنعة بمبلغ كبير. فعلم القاضي أن الشهوة غلبت على صاحبه في ابتياع تلك الجارية، وإتلافه المال في المغالاة فيها،ولذلك خشي أن تكون

مثل تلك الشهوة قد قادته إلى الشهادة لمال يقبضه أو ميل يميله فاحتاط القاضي لدينه فرفض شهادته.

ما أروع هذه الأخلاق والالتزام بتعاليم الإسلام، يا ليت قضاتنا اليوم يطبقون ولو بجزء مما كان قضاة ذلك العهد يفعلون، لأصبح المسلمون بخير.

هكذا كان قضاة المسلمين في الأندلس وغيرها من الدول العربية الإسلامية، لا يخافون في أحكامهم إلاّ الله، وكانوا يطبقون أحكام الشريعة مع الجميع، وكذلك كان الحكام يختارون للقضاء من لا يشك في إيمانه وحكمه بالحق ولو كان على الأمير نفسه الذي اختاره للقضاء، وقد ظهر هذا في مناسبات مشهورة، ذكرنا بعضها كان القضاة فيها ضد الحكام أنفسهم الذين كان يجب عليهم قبول المساواة أمام القضاء.

الخاتمة

إن هذا الموضوع أكبر من أن نلم به في مثل هذه الصفحات، ولا ندعي أننا وفينا الموضوع حقه، لأننا لم نقدم إلا صور لبعض قضاة الرعيل الأول من قضاة الأندلس، وانه يحتاج إلى دراسة تستوعب كل أحوال القضاة المسلمين في الأندلس، وخاصة في حقبة الفتح ودولة بني أمية، فقد كان عصرهم يعد أزهى عصور الإشراق الحضاري الإسلامي، ويعد رجالاتها الأسوة الصالحة الذين على الأمة الآن أن تعود لدراستهم والتأسي بهم، لقد آن للمسلمين أن يبنوا حاضرهم ومستقبلهم على أسس دعائمها العدل والعلم والشورى، وان يضعوا أمام أعينهم سيرة هؤلاء الرجال الذين لم تر الإنسانية جيلاً أسمى منهم إلا الصحابة ﷺ، وحينئذ نكون أمة لها كيانها الراسخ وهيبتها.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يمدنا بالعزيمة والسداد والثبات، لنتابع مسيرتنا العلمية، ونوفق في خدمة تراثنا الثقافي، وبلورة تاريخنا المجيد، انه سميع مجيب، وبالإجابة جدير.

هوامش البحث

(١) المقري، أحمد بن محمد بن حسين التلمساني المقري (ت١٠٤١هـ): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق د.إحسان عباس، دار صاعد، بيروت، ١٩٩٨م، ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٢) ابن أبي الدم، القاضي شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي الشافعي (ت٦٤٢هـ): تحقيق الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٧٠. والنباهي: أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن (توفي أواخر القرن الثامن الهجري): كتاب تاريخ قضاة الأندلس (المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص٤.

(٣) عرنوس، محمود بن محمد بن عرنوس (قاضي بمحاكم مصر الشرعية): كتاب تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة الأهلية الحديثة، بالقاهرة، لا.ت، ص١٦- ١٧.

(٤) عرنوس: تاريخ القضاء في الإسلام، ص١٧.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٢.

(٧) الخشني: أبو عبد الله، محمد بن حارث بن أسد القيرواني (ت٣٦١هـ/ ٩٧١م): قضاة قرطبة، سلسلة تراثنا، المكتبة الأندلسية رقم ١، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص١٤.

(٨) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤.

(٩) الخشني: المقدمة، ص ح.

(١٠) ماردة: مدينة من مدن الأندلس كانت دار ملك في سالف الأيام، وفيها آثار عجيبة وقنطرة وقصور وكنائس وهي إحدى القواعد الأربع في الأندلس التي ابتناها اكتبيان قيصر، افتتحها موسى بن نصير. (ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ٢/ ١٤).

(١١) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٣.

(١٢) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢١- ٢٢.

(١٣) النباهي: تاريخ قضاة قرطبة، ص٢٠.

(١٤) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢.

(١٥) المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق د.إحسان عباس، دار صاعد، بيروت، طبعة جديدة، ٢٠٠٤م، ١/ ٢١٧-٢١٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٢٠.

(١٧) الخشني: قضاة قرطبة، ص٩.

(١٨) الخشني: قضاة قرطبة، ص٩- ١٠. ينظر النص كاملاً في الصفحات (٩، ١٠، ١١، ١٢).

(١٩) الخشني: قضاة قرطبة، ص١١ و١٢. مجهول: أخبار مجموعة، ص١٢٦.

(٢٠) الخشني: قضاة قرطبة، ص١١ و١٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨.

(٢٢) الخشني: قضاة قرطبة، ص٩. وانظر ص ٧- ٨ من بحثنا هذا.

(٢٣) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٢.

(٢٤) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٢. والنباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٢.

(٢٥) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٣.

(٢٦) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤. ابن عذارى: أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (توفي في أواخر القرن الثامن): البيان المغرب، ٢/ ٤٨. والمقري: نفح الطيب، ٣/ ٤٦. بينما يذكره النباهي باسم: يحيى بن زيد. النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٢٧) ابن الفرضي: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣هـ): تاريخ العلماء ورواة العلم في الأندلس، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، القسم الثاني، ص١٧٤.

(٢٨) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤. وابن القوطية: أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية القرطبي (ت٣٦٧هـ): تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق د.عبد الله أنيس الصباغ، مؤسسة المعارف للطباعة، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص٩٢. والنباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٢٩) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٣٠) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤.

(٣١) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤ و١٥. ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص٥٣.

(٣٢) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٥.

(٣٣) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٤.

(٣٤) انظر ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٣٩. وابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص٩٢.

(٣٥) ابن عذارى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ٢/ ٤٨.

(٣٦) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٥. وابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٣٧.

(٣٧) مالقة: بفتح اللام والقاف، مدينة في الأندلس قديمة البناء منذ عهد الرومان والفينيقيين ثم أصبحت في الدولة الإسلامية من أهم الثغور الأندلسية وهي من أعمال كورة رية وتقع بين الجزيرة الخضراء والمرية ولها مرسى للسفن على البحر الأبيض المتوسط، سقطت في أيدي النصارى سنة٨٩٢هـ /١٤٨٧م. ياقوت الحموي: معجم البلدان، ٥/ ٤٣. الحميري: صفة جزيرة الأندلس، ص١٧٧.

(٣٨) النباهي: قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٣٩) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٠٢.

(٤٠) الخشني: قضاة الأندلس، ص١٦، يذكر الخشني أن زيد من رجال أبي بكر بن شيبة وهو مشهور في أهل الحديث. والنباهي: قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٤١) الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ضبطه وشرحه د.صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٤٢٦.

(٤٢) ابن القوطية: افتتاح الأندلس، ص٥٨. وابن سعيد المغربي، علي بن موسى بن سعيد (ت٦٥٨ هـ): المغرب في حلى المغرب، حققه وعلق عليه الدكتور شوقي ضيف، ط٣، ١٩٧٨م، ١/ ١٠٣.

(٤٣) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٧.

(٤٤) ابن سعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، ١/ ١٠٣.

(٤٥) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٧.

(٤٦) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٧ و١٨.

(٤٧) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٢.

(٤٨) النباهي: قضاة الأندلس، ص٤٣.

(٤٩) ابن الفرضي: تاريخ العلماء ورواة العلم في الأندلس، القسم الثاني، ص١٣٩. الضبي: بغية الملتمس، ص٤٢٦.

(٥٠) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٩.

(٥١) الخشني: قضاة قرطبة، ص١٧.

(٥٢) يذكره النباهي باسم (نصر بن ظريف): تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٤.

(٥٣) أنظر الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٣. وابن الفرضي: تاريخ العلماء ورواة العلم في الأندلس، القسم الأول، ص٢٩٨.

(٥٤) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٤. والنباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٤.

(٥٥) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ١/ ١٤٤.

(٥٦) المقري: نفح الطيب، ٣/ ٤٦.

(٥٧) ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب، ٢/ ٤٨.

(٥٨) ابن القوطية: افتتاح الأندلس، ص٤٩-٥٠.

(٥٩) ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب، ٢/ ٤٨. المقري: نفح الطيب، ٣/ ٤٦.

(٦٠) مؤلف مجهول: أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم: طبع في مدينة مجريط بمطبع ربدنير سنة ١٨٦٧ المسيحية، ص١١٩ و١٢٠.

(٦١) ابن الخطيب: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد السلماني الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ). الإحاطة بأخبار غرناطة: شرحه وضبطه أ.د.يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١/ ٢٢٨.

(٦٢) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢١.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب، ٢/ ٤٨.

(٦٥) ابن القوطية: افتتاح الأندلس، ص٦٥ و٦٦. والخشني: قضاة قرطبة، ص٣ و٢٤. وابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٣٣.

(٦٦) ابن القوطية: افتتاح الأندلس، ص٦٦. والنباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص٤٥.

(٦٧) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٥. وابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٣٤. النباهي: قضاة الأندلس، ص٤٦.

(٦٨) القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ/١١٤٩م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق د.أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ١/ ٤٩٣.

(٦٩) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٨.

(٧٠) ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، القسم الثاني، ص١٤٤.

(٧١) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٨.

(٧٢) انظر ص١٠ من هذا البحث.

(٧٣) الخشني: قضاة قرطبة، ص٢٩.

(٧٤) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ١/ ١٤٥.

(٧٥) الخشني: قضاة الأندلس، ص٢٩.

(٧٦) الضبي: بغية الملتمس، ص٦١.

(٧٧) الضبي: بغية الملتمس، ص٦١. والمقري: نفح الطيب، ٢/ ١٤٥.

(٧٨) الخشني: قضاة قرطبة، ص٣٧.

(٧٩) الخشني: قضاة قرطبة، ص٣٧. والمقري: نفح الطيب، ٢/ ١٤٥- ١٤٦.

(٨٠) المقري: نفح الطيب، ٢/ ١٤٦.

(٨١) المقري: نفح الطيب، ٢/ ١٤٧.

(٨٢) القاضي ابن عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ١/ ٥٠٣- ٥٠٤. والمقري: نفح الطيب، ٢/ ١٤٨.

(٨٣) العصفر: هو الزعفران وهي مادة نباتية تعطي صبغاً أصفر اللون يميل إلى الاحمرار، أي أن رداءه كان أصفر اللون.

(٨٤) القاضي ابن عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ١/ ٥٠٠.

(٨٥) الخشني: قضاة الأندلس، ص٣٢. وابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ١/ ١٤٥.

(٨٦) القاضي ابن عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ١/ ٥٠١.

(٨٧) الخشني: قضاة الأندلس، ص٣٠.

المصادر

١. ابن أبي الدم: القاضي شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي الشافعي (ت٦٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢. الحميري: أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري (ت٧١٠هـ)، صفة جزيرة الأندلس، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشره الأستاذ ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٣٧م.

٣. الخشني: أبو عبد الله، محمد بن حارث بن أسد القيرواني (ت٣٦١هـ/ ٩٧١م)، قضاة قرطبة، سلسلة تراثنا، المكتبة الأندلسية، رقم١، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.

٤. ابن الخطيب: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد السلماني الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، الإحاطة بأخبار غرناطة، شرحه وضبطه أ.د.يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥. ابن سعيد المغربي: علي بن موسى بن سعيد (ت٦٨٥هـ)، المغرب في حلى المغرب، حققه وعلق عليه: الدكتور شوقي ضيف، ط٣، ١٩٧٨م.

٦. ابن عذارى المراكشي: أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (توفي في النصف الأول من القرن السابع الهجري)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة: ج.س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٧. عرنوس: محمود بن محمد بن عرنوس (قاضي بمحاكم مصر الشرعية)، كتاب تاريخ القضاء في الإسلام، المطبعة الأهلية الحديثة، بالقاهرة، د.ت.

٨. القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى ابن عياض اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ/ ١١٤٩م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: د.أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس- ليبيا، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٩. ابن الفرضي: أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٣هـ)، تاريخ العلماء ورواة العلم في الأندلس، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
١٠. ابن القوطية: أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية القرطبي (ت٣٦٧هـ)، تاريخ افتتاح الأندلس، حققه وشرحه: الدكتور عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١١. النباهي: أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن (توفي أواخر القرن الثامن الهجري)، كتاب تاريخ قضاة الأندلس (المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
١٢. مجهول: مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم، طبع في مدينة مجريط بمطبعة ربدنير سنة ١٨٦٧ المسيحية.
١٣. المقري: أحمد بن محمد بن حسين التلمساني المقري (ت١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صاعد، بيروت، ١٩٩٨م، وطبعة جديدة، ٢٠٠٤م.
١٤. ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، معجم البلدان، طبعة بيروت، ١٩٦٠م.